APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

الموضوع:

مقترحات للتعامل مع التطورات اللبنانية وسلوك قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت في الخطاب الإعلامي

شابت آليات التحقيق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 الشكوك والاستنسابية والتسييس والمحسوبيات السياسية لجهة **اعتماد معايير مزدوجة وانتقائية في ملاحقة بعض الشخصيات، ومخالفة أحكام الدستور؛ عدا عن التدخل الأميركي الواضح في سير التحقيق والاتهام، والدعم غير المسبوق لشخص المحقق العدلي القاضي طارق البيطار.**

لأهمية هذا الحدث تضع الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين بعض المقترحات للتعامل معه في الخطاب الإعلامي، وهي وفق الآتي:

أولًا: تسليط الضوء على آليات التحقيق المعتمدة من قبل المحقق العدلي طارق بيطار والخطوات القانونية والإجراءات المثيرة للشبهات التي اتخذها نظرًا لاستنسابيتها وتسييسها وتوجهها نحو مسؤولين من توجه سياسي وحزبي دون أخر.

في هذا السياق يمكن العودة إلى بعض الكتابات التي تناولت أداء القاضي بيطار من أكثر من بعد، وتم نشرها في تقرير: دور المحقق العدلي القاضي طارق بيطار في جريمة انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس/ آب عام 2020)، والمرفق بالمقترحات.

ثانيًا: الإضاءة على تدخل لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي غير المسبوق في القضاء اللبناني، خاصة لشخص المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ القاضي طارق البيطار، واعلان الكونغرس دعمه وتمسكه بآلية التحقيق التي يسير بها القاضي بيطار، وتوجيهه، وإملاء كيفية إجراء التحقيق.

وكانت أولى مؤشرات هذا التدخل رسالة مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 22 كانون الأول / ديسمبر 2020 إلى إدارة الرئيس جو بايدن بشأن الانفجار الذي هز مرفأ بيروت في 4 أغسطس (آب) 2020؛ وتضمنت إشارات واضحة إلى تحميل حزب الله مسؤولية الانفجار الذي وقع في المرفأ؛ إذ جاء فيها: حكومة الولايات المتحدة لديها مخاوف طويلة

الأمد بشأن استخدام حزب الله ميناء بيروت وتأثيره عليه بصفته نقطة عبور وتخزين لمشروعه الإرهابي... لبنان المستقر مع حكومة تتمتع بالمصداقية والشفافية وخالية من التدخل الإيراني و(حزب الله) يصب في المصالح الأمنية القومية الأوسع لشركاء الولايات المتحدة وحلفائها".

وهو نفسه ما كرره المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، إذ قال في مؤتمر صحفي: "يجب ألا يتعرض القضاة للتهديد والترهيب بما في ذلك من حزب الله. لقد كنا واضحين منذ زمن بأن نشاطات حزب الله الإرهابية تهدد أمن لبنان وسيادته واستقراره...نعتقد أن حزب الله قلق بشكل أكبر على مصالحه الخاصة ومصالح راعيه إيران أكثر من قلقه على مصالح الشعب اللبناني.. إننا ندعم ونطالب السلطات اللبنانية بإكمال التحقيق في الانفجار الفظيع في مرفأ بيروت بشكل سريع وشفاف".

مع الإشارة إلى أن تقرير مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي الذي تسلمه المحقق العدلي السابق القاضي فادي صوان تشرين الأوَّل /أكتوبر 2020 لم يتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن سبب الانفجار.

ثالثًا: الإشارة الى أنّ التصريحات الاميركية تأكيد على أن الولايات المتحدة ومن يتبعها ويعمل لمصالحها في الداخل أرادوا تحويل القضية الوطنية التي طالت المجتمع اللبناني بكل أطيافه ومكوناته لتصفية الحسابات السياسية، وهذا دليل إضافي على أن واشنطن لا تريد استقرارًا في لبنان.

وأول أمس الثلاثاء، انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، تصريحات نصر الله، مؤكداً على أن واشنطن "تدعم استقلال القضاء في لبنان".

رابعًا: تأكيد أن توجّه القاضي بيطار الواضح ومن خلفه نحو تحميل حزب الله المسؤولية عن انفجار المرفأ يذكر الى حد كبير بسيناريو عام 2005، عندما وجّهت أصابع الاتهام لحزب الله في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، واستقدام شهود الزور لتمرير هذه الاتهامات.

خامسًا: تأكيد أنّ إصدار المحقق مذكرة توقيف غيابية بحق شخصية سياسية محسوبة على المكوّن الشيعي ـ بعد خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الاثنين الماضي الذي لم يأت الا تشديدًا على ضرورة المحافظة على نزاهة وعدالة القضاء اللبناني وعدم رهنه للمناحرات والتجاذبات السياسية- هو تحدٍ تصعيدي، وإصرار منه على استكمال التحقيق بالآلية المسيّسة من دون أي اعتبار لكل الانتقادات وللمصلحة اللبنانية.

سادسًا: الإشارة الى أنّ تسريب قرار الاستدعاءات إلى الاعلام قبل تبليغ المسؤولين المعنيين خرق للقانون والدستور.

سابعًا: الإشارة إلى أنّ اليات التحقيق المسيّسة والاستنسابية التي اعتمدها المحقق العدلي تجاهلت التحقيق مع اليونيفل والجيش اللبناني، بالإضافة الى بعض المسؤولين السياسيين السابقين الذين كانوا في موقع مسؤولية خلال عملية ادخال الباخرة المحمّلة "بنيترات الامونيوم" الى مرفأ بيروت.

ثامنًا: ضرورة طرح التساؤلات حول صوابية وقانونية المعيار الذي اعتمده المحقق العدلي والمتمثل في أن كل من وصله كتاب من القضاء صار مسؤولًا ومطلوبًا للتحقيق.

تاسعًا: تأكيد شبهة التحقيق العدلي التي لم تعلن عن التحقيق الفنيّ ولا التقارير التي قدمتها مختلف الأجهزة المحلية والدولية حول ملابسات الانفجار، وضرورة المطالبة بنشرها أمام الرأي العام اللبناني.

عاشرًا: تسليط الضوء على عدم جدية المحقق العدلي في التحقيق مع مفبركي شهود الزور من اعلاميين أمثال عماد كشلي ومارسيل غانم ونقيب المحامين ملحم خلف؛ بالإضافة الى عدم التحقيق مع القضاة المورطين في تغيير وجهة التحقيق العدلي.

حادي عشر: تأكيد أنّ آليات التسييس المعتمدة في التحقيق العدلي قسمت المشهد اللبناني طائفيًا وسياسيًا بين من يطالب بضرورة اتخاذ قرار نهائي بإقالة المحقق العدلي، أو إبقائه والسير على الآلية نفسها في التحقيق وتحمّل تبعات ذلك.

ثاني عشر: تأكيد أنّ الاعتداء الذي تعرض له المتظاهرون المدنيون العزّل المعترضون على سياسة المحقق العدلي الاستنسابية والمسيسة والمطالبون بنزاهة التحقيق وتحقيق العدالة لشهداء وضحايا انفجار المرفأ، وأدى الى سقوط شهداء وجرحى هو كمين مدبّر في وضح النهار، ومنفّذوه أدوات لدى الأميركي والصهيوني، وعلى رأسها القوات اللبنانية المعروفة بحقدها، وكرهها للمقاومة وبيئتها وشعبها وللسلم الأهلي.

ثالث عشر: الإشارة الى أنّ المحرضين والمشاركين في بثّ الفتنة في الشارع للتغطية على تجاوزات المحقق العدلي سياسيًا واعلاميًا لن ينجحوا في تبرئة القاضي بيطار من تهمة تسييس التحقيق العدلي واجراءاته، كما فشلوا في التغطية على الخطة الاميركية الداعية الى اتهام لحزب الله، وتوريط بيئة المقاومة في صراع طائفي داخلي قد يؤدي الى حالة من الفوضى، أو ربما الى حرب أهلية.

أمانة سر الرابطة

15 تشرين الأول 2021